



بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة نيويورك

كلمة
الأستاذ علي زيدان
رئيس وزراء ليبيا & رئيس الوفد

أمام
الدورة الثامنة والستين
للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك في 25\9\2013

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،
أصحاب الجلالة والفخامة،،،
معالي رؤساء الحكومات وأصحاب السعادة الوزراء،،،
السيدات والسادة الكرام،،،

يطيب لي في البداية أن أتقدم بخالص التهنئة إلى معالي السيد جون آش على إنتخابه رئيساً للجمعية العامة، وأثني على الطريقة الناجحة التي أدار بها معالي السيد فوك جيريميتش أعمال الدورة السابقة، كما أعرب عن التقدير لمعالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، والفريق العامل معه على الجهود التي يبذلونها في سبيل تحقيق المقاصد والأهداف السامية لمنظمة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،،،

يشرفني أن أتحدث أمام هذا المحفل الكريم بإسم بلادي ليبيا، وهي تشق طريقها نحو الديمقراطية ودولة المؤسسات وسيادة القانون، بكل ثقة وإصرار، ويبذل أبنائها جهوداً مضنية لتجسيد المثل العليا لكرامة الإنسان، وتحقيق التنمية والرفاهية، وصولاً إلى بناء الدولة الديمقراطية الحرة الحديثة، رغم التحديات الجسام، والمصاعب الجمّة، والعراقيل التي يواجهونها نتيجة التركيبة الثقيلة التي خلفها النظام الديكتاتوري السابق على الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية كافة.

لقد إستطاع الشعب الليبي أن ينجز بنجاح باهر خطوة متقدمة نحو بناء دولته الديمقراطية الحديثة من خلال إنتخابات تشكيل المؤتمر الوطني العام التي جرت بتاريخ 7 يوليو 2012، وشهد جميع المراقبين بنزاهتها، وإنبثق عن المؤتمر الوطني العام الحكومة المؤقتة التي تعمل بالتنسيق الكامل مع المؤتمر لإنجاز الإستحقاقات الوطنية في المرحلة الإنتقالية وفق جدول أولويات، وإطار زمني محدد، حيث يجري العمل على إعادة بناء وتنظيم وإصلاح مؤسسات الدولة، وعلى رأسها أجهزة الشرطة والجيش الوطني والقضاء، وتمّ إعادة هيكلة عدد من الوزارات، وعلى رأسها وزارتي الدفاع والداخلية. ويجري العمل على إستيعاب الثوار العاطلين عن العمل في الجيش والشرطة، وبقية مؤسسات الدولة. كما تمّ تفعيل الشرطة القضائية، وإستلام معظم السجون التي كانت تحت إشراف الثوار، توطئة لإجراء محاكمات عادلة ونزيهة وفق المعايير الدولية لرموز وأعوان النظام السابق المتهمين بإرتكاب جرائم القتل، وهتك الأعراس، ونهب الأموال العامة. كما تمّ إصدار قانون العدالة الإنتقالية مؤخراً من قبل المؤتمر الوطني العام.

إن إصدار المؤتمر الوطني العام يوم 20\7\2013 لقانون إنتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الدائم يعتبر خطوة أخرى لإنجاز الإستحقاق الوطني الأهم، وهو صياغة وإعتماد دستور ليبيا الدائم الذي سيسدل الستار على المرحلة الإنتقالية الصعبة التي تمرّ بها ليبيا حالياً، والتي تشهد بعض الحوادث والإختراقات الأمنية المنعزلة من حين إلى آخر، والتي تقوم السلطات الرسمية بمعالجتها بما يتوفر لها من إمكانيات.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أطمئن المجتمع الدولي أن ليبيا تسير بخطى ثابتة ووثيقة وبارادة صلبة، ورغبة أكيدة نحو تأسيس دولة القانون التي يسودها إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتداول السلمي للسلطة.. دولة الشراكة الإيجابية مع المجتمع الدولي في ظل الإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والإسهام بإيجابية في التعاون الدولي وتحقيق المصالح المشتركة لجميع الأمم، ونشر الأمن، وتعزيز السلام، وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية.

السيد الرئيس،،،

سيظل الشعب الليبي يدين بالعرفان والجميل، ويكّن التقدير والإحترام لمنظمة الأمم المتحدة لدورها الإيجابي، وإسهاماتها في صنع تاريخه المعاصر، بدءاً بقرارها المؤرخ في 21 نوفمبر عام 1949 الخاص بإستقلال ليبيا، وإلى إستجابتها العاجلة لإستغاثة الشعب الليبي بإصدارها للقرارين (1970) و(1973) عام 2011 لحماية المدنيين ونصرة ثورة 17 فبراير التي خلّصت ليبيا من نظام ديكتاتوري جائر. ويتواصل هذا الدور الإيجابي من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) التي تقوم بجهد متميز في تقديم المشورة الفنية ونشر الوعي، والمساعدة في بناء القدرات لمختلف القطاعات، من أجل الدفع بعملية التحول الديمقراطي، وتحقيق العدالة والمصالحة الوطنية، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة. وإسمحوا لي سيادة الرئيس بهذه المناسبة أن أعبر عن وافر الشكر والتقدير للسيد طارق متري، رئيس البعثة، والفريق العامل معه على إسهاماتهم وجهودهم في

مساعدة ليبيا لتجاوز المرحلة الإنتقالية، والعبور إلى برّ الأمان ومنتطلع إلى مزيد من التعاون والدعم من قبل البعثة لتحقيق الأهداف المنشودة، والشكر موصول إلى كل الشركاء الدوليين من أصدقاء ليبيا الذين قدّموا على الصعيد الثنائي وعبر المنظمات الإقليمية والدولية كل أنواع الدعم والمساندة لها في ساعة العسرة عندما كانت تواجه أعتى نظام ديكتاتوري، ويتواصل هذا الدعم في مرحلة التحول الديمقراطي، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

السيد الرئيس،،،

إننا نتطلع إلى تعاون الدول المعنية وخاصة دول الجوار لتسليم عناصر النظام السابق الملاحقين قضائياً، والذين وجدوا لهم مأوى في تلك الدول، يمارسون من خلاله أنشطة إجرامية تهدد الأمن والاستقرار في ليبيا. كما نتطلع إلى تفهم أكبر من قبل المجموعة الدولية، ومجلس الأمن الدولي لإحتياجات ليبيا الأمنية الملحة للسيطرة على حدودها البرية والبحرية بتسهيل حصول ليبيا على الأسلحة والمعدات المناسبة دون تأخير، ورفع الحظر المفروض على السلاح بشكل كامل، عندما تطلب الحكومة الليبية ذلك. كما نلتمس من مجلس الأمن والدول المعنية إتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان استعادة السلطات الليبية للأموال الليبية المجمدة في دول أخرى دون اي شروط، وأن تتاح للشعب الليبي بأسرع ما يمكن كما تنص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد الرئيس،،،

تواجه ليبيا الكثير من المشاكل الناجمة عن الهجرة غير الشرعية، على الصعيد الإنساني والصحي والأمني والإقتصادي، ولذلك ندعو إلى تضافر الجهود على المستويين الإقليمي والدولي لإيجاد حل عاجل لهذه المشكلة، من خلال دعم خطط التنمية في دول المصدر لضمان الحد من هذه الظاهرة وآثارها السلبية على دول المقصد ودول العبور، وعلى المهاجرين أنفسهم الذين يتعرضون لخطر الموت، وأبشع مظاهر الإستغلال وإنتهاك حقوقهم من قبل عصابات منتشرة في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد نودّ التأكيد على دعمنا لأي مبادرات تركز على التعاون التنموي للحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتضع في الإعتبار إحترام سيادة الدول، وتضمن للمهاجرين كرامتهم وحقوقهم.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لمنظمة الهجرة الدولية لتعاونها مع المؤسسات الليبية لإنجاز العديد من المشاريع والتي يتمّ من خلالها تقديم المساعدة الفنية والإستشارية في تنظيم عمليات الإيواء، والعمل على مواءمة التشريعات الوطنية مع الإتفاقيات الدولية ذات الصلة، والشكر موصول إلى الإتحاد الأوروبي على مساعدته لليبيا في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال تقديم المساعدة للسلطات الليبية في تأمين الحدود.

السيد الرئيس،،،

تواجه ليبيا تهديدات ومخاطر أمنية عديدة، من بينها تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، والهجرة غير الشرعية، وتهريب السلاح. ومن المعلوم أن التصدي لهذه المخاطر يتطلب إستجابة ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وفي سبيل تحقيق ذلك إستضافت ليبيا خلال شهر مارس 2012، المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود، والذي أثمر خطة عمل طرابلس للتعاون الحدودي وإنشاء آليات وهيكل للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات في مجال حماية الحدود والسيطرة عليها. كما إستضافت مدينة غدامس الليبية بتاريخ 12\1\2013 اجتماعاً لرؤساء حكومات كل من ليبيا والجزائر وتونس لتعزيز التعاون الأمني المشترك في مواجهة التحديات الناجمة عن تطور الأحداث في إقليم الساحل والصحراء. ونشير كذلك إلى المؤتمر الوزاري المعني بدعم ليبيا في مجالات الأمن والعدالة وسيادة القانون الذي إنعقد في باريس يوم 12\2\2013، بمبادرة من الحكومة الليبية المؤقتة، وبدعم من الحكومة الفرنسية والحكومة البريطانية، والذي إعتد خطتي عمل لتطوير قطاعي الأمن والعدل في ليبيا. ولاشك أن هذا التعاون يعزز الجهود التي تبذلها الحكومة على المستوى الوطني لتعزيز وترسيخ الهياكل الأمنية وزيادة قدرات حرس الحدود.

السيد الرئيس،،،

إن شروع ليبيا في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين البنية التحتية، وإستئناف عمليات التنمية، وإستكمال المشاريع القائمة

في شتى القطاعات، يتطلب موارد مالية ضخمة، وبالتالي أصبح من الضروري العمل على وجه السرعة لإستعادة الأموال المنهوبة من خزينة الدولة الليبية، والمهربة إلى الخارج. ومن على هذا المنبر أكرر بإلحاح الدعوة التي سبق أن وجهناها إلى جميع الدول للتعاون معنا ومساعدتنا في رصد وإستعادة تلك الأموال. كما نؤكد على مطالبتنا للدول التي لديها إستثمارات ليبية بضمان الحقوق الخاصة بتلك الإستثمارات وممتلكات الدولة الليبية فيها، وضمان عدم المساس بها، لا سيما في بعض بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث تَعَرَّض بعضها لإجراءات قسرية ألحقت بها أضراراً كبيرة.

السيد الرئيس،،،

تولي بلادي أهمية قصوى لمسائل حقوق الإنسان، حيث تأتي عملية صون وتعزيز تلك الحقوق، ومنع أي إنتهاكات في هذا المجال على سلم أولويات الحكومة الليبية المؤقتة، التي إتخذت بالتنسيق مع المؤتمر الوطني العام جملة من الخطوات لتحقيق ذلك، ومن بينها:--

- العمل على تعديل أو إلغاء التشريعات التي تتعارض مع الإلتزامات الدولية للدولة الليبية في مجال حقوق الإنسان.
- تفعيل الرقابة الدستوية على القوانين والتشريعات المخالفة لأحكام الإعلان الدستوري.
- المصادقة على الإنضمام إلى بعض الإتفاقيات الدولية ومنها الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري الملحق بها، ويجري الإعداد

للإنضمام إلى إتفاقيات دولية أخرى مثل البروتوكول الإختياري الملحق بإتفاقية حظر التعذيب والإتفاقية الدولية للإختفاء القسري.

● وضع آلية عملية لتنفيذ القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان رقم (39\19)، بتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات لليبيا من خلال تعاون مباشر بين الحكومة الليبية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفي هذا الإطار نتطلع إلى زيارة المفوضة السامية السيدة "نافي بيلاي" إلى ليبيا قبل نهاية هذه السنة.

● إنشاء لجنة حكومية لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا برئاسة وزير العدل وعضوية وكلاء وزارات الداخلية والدفاع والثقافة والمجتمع المدني.

السيد الرئيس،،،

تساهم ليبيا بكل جدية في الجهود الدولية المبذولة لنزع أسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، من خلال العمل الدؤوب للإيفاء بالتزاماتها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل، حيث تعمل بالتنسيق والتعاون الكامل مع المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية، والشركاء الدوليين للتخلص من باقي مخزون الأسلحة الكيميائية في الآجال المحددة، وتعمل على تعزيز الشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تربطها معها علاقات تعاون تقني وعلمي في عدد من المجالات. وتحرص ليبيا دوماً على

المشاركة في جميع الملتيقيات الإقليمية والدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل وإعادة تنظيم وتقنين تجارة الأسلحة التقليدية، حيث وقعت ليبيا على الإتفاقية الخاصة بتجارة الأسلحة بتاريخ 2013\7\9.

وبهذه المناسبة أودّ التأكيد على أن ليبيا عاقدة العزم على إعادة النظر في الصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح التي لم تنضم إليها بعد، لإتخاذ القرار المناسب بشأنها حال اعتماد الدستور الدائم وتشكيل البرلمان والحكومة المنبثقة عنه.

ونجدد في هذا المقام الدعوة إلى العمل بشكل عاجل لإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير النووية من إستخدام أو التهديد بإستخدام الأسلحة النووية ضدها، إعمالاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وإنسجاماً مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام 1996.

كما أوكد مجدداً دعم بلادي الكامل للجهود الدولية الرامية إلى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بمختلف مناطق العالم، وإسهاماً منها في تحقيق هذا الهدف تعمل بالتنسيق التام مع الأشقاء بجامعة الدول العربية للتحضير والإعداد الجيد لضمان عقد ونجاح المؤتمر الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والذي للأسف تأجل انعقاده، وناشد معالي الأمين العام للأمم المتحدة والأطراف الأخرى المنظمة للمؤتمر بذل كل مساعيهم وفق ما نص عليه قرار عام 1995، والوثيقة الختامية للمؤتمر

الإستعراضي لمعاهدة عدم الإنتشار النووي عام 2010، لعقد المؤتمر خلال العام الجاري، ودعوة جميع الدول المعنية إلى المشاركة فيه، لضمان نجاحه.

السيد الرئيس،،،

تشارك ليبيا المجموعة الدولية في الشواغل المتعلقة بظاهرة الإرهاب، حيث إنضمت إلى معظم الصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وجل الإتفاقيات التي أبرمت في إطار التجمعات الإقليمية، إضافة إلى إبرام عدد من الإتفاقيات الثنائية للتعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، كما تحرص على المشاركة في كل الملتقيات الدولية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة التي تمّ اعتمادها عام 2006، والعمل على تعزيز الجهود المبذولة لإستكمال صياغة إتفاقية شاملة بشأن الإرهاب، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (105\66).

السيد الرئيس،،،

يأتي إنعقاد هذه الدورة، ونحن نقرب من عام 2015، الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي بات واضحاً أن الكثير من البلدان، ومنها عدد من الدول الأفريقية، تواجه صعوبات جمة في تحقيقها، بسبب عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي الذي شهدته بعض دول القارة، والتداعيات الناجمة عن الصراعات وقلة الموارد المالية، الأمر الذي يتطلب مساعدة هذه البلدان، ودعم جهودها لإرساء الأمن والسلام، والتوجه نحو التنمية، وفي هذا السياق تؤكد ليبيا على أهمية دعم الجهود

التنموية للبلدان الخارجة من الصراعات، بتقديم المشورة إليها وتمكينها من الحصول على التقنيات والبرامج العلمية والمساعدة التي تحتاجها لبناء قدراتها في مختلف المجالات.

وفيما يتعلق بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، فإننا نعتقد أن الأمر يتطلب البناء على النجاحات التي تحققت على صعيد تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتجديد الإرادة السياسية لمواصلة الإلتزام بتحقيق تلك الأهداف، وإعادة التأكيد على المبادئ والنتائج الرئيسية لمؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ومنها المؤتمر الدولي بشأن التنمية المستدامة (ريو + 20)، وصولاً إلى تجسيد شراكة دولية حقيقية من أجل التنمية.

السيد الرئيس،،،

تدعم ليبيا الجهود المتواصلة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، وخاصة مجلس الأمن بما يجعلها قادرة على إنجاز مهامها ومواكبة تحديات القرن الحادي والعشرين. إن إصلاح مجلس الأمن الذي نطمح إليه ما زال بعيد المنال بسبب إتساع الفجوة في المواقف بين الدول الأعضاء وغياب الإرادة السياسية لدى بعضها. وفي هذا الصدد نحث جميع الأطراف على التحلي بالمرونة لإتاحة الفرصة للاتفاق على صيغة إصلاح عادلة تراعي مصالح كل المجموعات الجغرافية. وهنا أود التأكيد على المطلب العادل بضرورة تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن تمثيلاً منصفاً في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، لكي تصبح الأمم المتحدة منظمة أكثر ديمقراطية وفاعلية وتساهم جميع الدول الأعضاء في تحقيق أهدافها السامية.

السيد الرئيس،،،

ما زال الشعب الفلسطيني يعيش مأساة حقيقية على مدى أكثر من ستة عقود، بدأت بطرده من دياره، وإغتصاب أغلب أراضيه عام 1948، وتفاقت المأساة باحتلال ما تبقى من أرضه في عام 1967، وإستمرّ إنتهاك حقوقه ومقدساته، وتعرضه لممارسات قمعية تتمثل في القتل، والإعتقال، ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وتجريف الأراضي على مدى العقود الماضية، في إنتهاك صارخ لحقوق الإنسان وللقانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية كافة. لقد حان الوقت لأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لإنهاء هذه المأساة في أقرب الآجال، وذلك بإتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة تكفل توفير الحماية الكاملة للفلسطينيين، ووقف معاناتهم اليومية، ودفع الظلم عنهم من خلال إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية يزيل الإحتلال ويمكن الشعب الفلسطيني من إستعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،،،

إن التطورات المأساوية التي تشهدها سوريا حالياً تحتم على الأسرة الدولية ضرورة وضع حدّ لهذه المأساة الإنسانية، ووقف نزيف الدم والدمار الممنهج، وعليه نؤكد مطالبتنا لمجلس الأمن الدولي بالتصرف تطبيقاً لمفهوم مسؤولية الحماية وإيجاد حل للمشكلة بالتوافق بين أعضائه لإنقاذ الشعب السوري من المذابح التي يتعرض لها ومساعدته في تحقيق مطالبه المشروعة.

السيد الرئيس،،،

مرة أخرى تطالب ليبيا المجتمع الدولي والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان بوضع نهاية للمأساة الإنسانية التي تعيشها أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار، والإسراع في تشكيل لجنة تحقيق دولية لتقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة للعدالة الدولية، وتأمين عودة المهجرين إلى ديارهم، وتقديم التعويضات للضحايا.

وشكرا السيد الرئيس